

خلاصة محور البلدية وعلاقتها مع المواطنين المقيمين وغير المقيمين، وعلاقتها بالمستثمرين

للدكتور عصام عطالله

لا يوجد أي مواطن على الاطلاق يستطيع أن يقول: انني لست بحاجة إلى بلدية. ومع ذلك نجد بعض المواطنين الذين يقومون باختراق بعض القوانين وهذا يرجع إلى عدم الوعي والاكتراث ولكي نرقى بالوطن على النحو الذي نبتغيه من نظافة وجمال وتنسيق يجب العمل على نشر الوعي البلدي لدى المواطنين وتعريفهم بالدور المهم نحو مدينتهم وما يفرضه هذا الدور عليهم من الالتزام بالتعليمات والأوامر البلدية التي عادة ما تكون قد فرضت لمصلحة المدينة بالتعريف بخدماتها للمواطنين. وهذا يجب أن يسعى إليه العاملون في البلديات من خلال اتباع وسائل الإعلان المختلفة أو من خلال اللقاءات والاجتماعات حتى يكون الناس على بينة من الأعمال التي تقوم بها البلدية، والمحافظة على هذه الخدمات والمرافق العامة والتصدي لمن يسيء إليها وكذلك التعريف بأعمال البلديات وحقوق المواطن وواجباته عن طريق مخاطبة إيمان الناس والتزامهم بالأخلاقيات العامة.

ومن الطبيعي أن يكون المواطن هو المستفيد الأول من الخدمات البلدية والمرافق العامة والمستخدم لها، فدوره الحفاظ عليها لتحقيق الاستفادة المثلى منها دور أساسي ومهم، كما أن توعيته بالمحافظة على المرافق بالمدن والقرى يمثل جانباً جوهرياً في تحقيق المحافظة على هذه المرافق والحد من حدوث أي أضرار بها من أجل تحفيز القاطنين للبقاء والمستثمرين للاستثمار ضمن النطاق البلدي الذي يقيمون فيه. إن تطبيق النظم والممارسات الحديثة في الإدارة المحلية سوف يؤمن القدرة على تلبية العديد من معالم الديموقراطية مثل الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين.

تلك التطبيقات الحديثة ستولد الثقة لدى المواطنين في الحكومة المحلية، وتوفر خدمات عالية الجودة ونوعية وظائف أفضل، كذلك ضمان نجاح الأنشطة البلدية والحكم.

أما المشاكل التي تواجهها البلديات فهي كالتالي:

- من ينتخب؟ ومن هذا النخب الناحية؟ ها هم المقيمون لأم المسجلون أصلاً في البلدة، أي من يحق له الانتخاب؟

- ما هي العلاقة التي تربط المستثمرين المقيمين أم المستثمرين الغير المقيمين؟ في الحالة الأولى ورغم الاشكاليات المرتبطة بموضوع الديموغرافيا قد يكتمن الأفضل أي يقوم المقيم في النطاق البلدي بالانتخاب في منطقة سكنه مما يسحب منه الحق بالانتخاب في مسقط رأسه.

وأنته من المفروغ منه بأن يعطي المقيم حق الانتخاب، فالعلاقة بين السلطة والناخب هي علاقة المستفيد المباشر من العمل الإداري والرقيب عليه. فالعملية الانتخابية هي عمل رقابي ومحاسبة الإدارة. من هذا المنظار يجب أن يكون للمقيم حق المشاركة في الانتخابات، ويبقى حق الانتخاب النيابي عائد للناخب أمقيماً كان في مسقط رأسه أو خارجه. أنها الطريقة الفضلى لتحرير البلديات من التجاذبات السياسية وتأثيرها على العمل البلدي الذي يهدف لخدمة الانسان. لا بل ليس هنالك مانع بأن يتقدم من هم قاطنين منذ أكثر من عشر سنوات للترشح داخل نطاق اقامتهم لمركز عضوية في البلدية أو حتى لرئاستها، من هنا تكون دائرة البلدية والناخبين فيها تعمل على اىصال الأكثر كفاءة للخدمة العامة. وبناءً على ما سبق، من منتخب ضمن نطاق البلدية المقيم فيها بحل من الانتخاب في مسقط رأسه. فيعمل الناخب إما على تسجيل اسمه على القائمة الانتخابية للبلدية حيث يقيم أم اذا ما اختار أن يبقى ارتباطه ببلدية مسقط رأسه، هكذا لا يستطيع التصويت في أكثر من بلدية.

في الحالة الثانية يعمد المستثمر في نطاق بلدي ما إلى احترام القوانين المحلية ويعود دوماً إلى الإرشادات في تطبيق المعايير المطلوبة من دون أن يكون له الحق في الانتخاب لكي لا يصبح حجم الاستثمار دافع لعدم المحاسبة لا بل سبب للعبئة العمياء. فالمستثمر قد يعمل على توسيع استثماراته إلى مواقع مختلفة في البلاد وضمن نطاق بلديات عدة، أو ضمن نطاق البلدي الواحد، وعليه يبقى مكان سكنه هو المكان الأفضل لكي ينتخب كمواطن وليس كمستثمر، وكل بلدية قد يكون لديها تطلعات وثقافات مختلفة عن بلديات أخرى فينبثق عنها رؤية تختلف بين بلدية وأخرى مما يخلق تنافس وتنوع يغني الوطن والمواطنين.

سيكون المستثمرون والمتعهدون الذين تربطهم بالامانات والبلديات أي علاقة استثمارية أو تعاقدية، خارج اطار المنافسة للانتخابات البلدية، حيث يجب على الحكم المحلي والمجالس البلدية المحافظة على استقلاليتها والنأي بالنفس عن المصالح المتداخلة.

والإضافة إلى ما سبق تعمل البلديات على تحفيز الاستثمارات داخل نطاقها من خلال قوانين تساهم بالنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدية حيث يستفيد المقيمون من هذه الاستثمارات من خلال أفضلية التوظيف غذا كانت الكفاءات متوافرة. وعليه، على البلديات أن تهتم بالانماء وتعزيز حياة ووجود امكانيات المواطن فيها.

إنّ قانون الانتخاب في البلديات يجب أن يتغيّر:

- رئيس البلدية لدورة واحدة
- المواطن الساكن هو من ينتخب وهذه الانتخابات تختف عن النيابية
- الأشخاص التي تدفع الضرائب في منطقة السكن هي من يجب أن تنتخب، شرط أن لا يكون هناك اساءة في اسخدام السلطة أو منفعة شخصية تظغى على المصلحة العامة
- أهالي وسكان المدينة أو البلدة هم الأساس في التعاطي بشؤون التنمية البشرية فيها

استثمارات عقارية:

- شراء عقارات وتأجيرها من دون السكن في النطاق البلدي أو مع السكن في نطاق البلدي لا يعطي أفضلية للمستثمر
- استثمارات صناعية أو تجارية أو خدمات مع ما يتبعها من فتح محلات ومصانع وتخزين من قبل ساكنين في النطاق البلدي أو من قبل أصحاب استثمارات غير مقيمين في النطاق البلدي لا يعطيهم حق التدخّل في الشؤون إلا بما تقتضيه القوانين التي على أساسها تمّ تحفيز هذه الاستثمارات وضمن الأطر التي ينص عليها القانون المحلي، وعليه يجب إعطاء البلديات حرية التحكّم بالقرارات المركزيّة وتمتعها بتطبيق السلطة على أراضيها دون الحاجة إلى اللجوء إلى السلطات المركزيّة من أجل تطبيق أفضل للمحاسبة والمساءلة.